الفصل الثاني

أزمـــــة التعليـــم

obeikandl.com

الفصل الثانى

أزمـــة التعليـــم

يعيش التعليم فى معظم دول العالم أزمة حقيقية ، وإن اختلفت أبعادها ، وتنوعت أشكالها ، وتفاوتت درجاتها ، من دولة إلى أخرى ، ومن مرحلة إلى غيرها . ورغم هذا التنوع والاختلاف ، فإنه لابد من التسليم بأن طبيعة العمليـة التعليمية ذاتها تضيف أبعادا جديدة إلى هذه الأزمة ، وأن التطور الذى يحدث فى عالم اليوم تتسارع خطاه وتتزايد يوما بعد يوم ، الأمر الذى يؤدى إلى تفاقم هذه الأزمة وزيادة حدتها وانعكاساتها .

فنحن إذا نظرنا إلى العملية التعليمية ، يتلاحظ لنا أن مردود تطويرها يختلف عن أى عمليات أخرى ، فهى تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا لتظهر نتائجها ، كما أنها أيضا عملية تتسم بالتعقيد والتشابك والتداخل ، سواء مع المتغيرات العالمية والمحلية ، أو من حيث اتصالها بالبشر أو الإنسان بواقعه الاجتماعى والاقتصادى ، وتأثرها به وتأثيرها فيه ، أو من حيث ضرورة اتصافها بالطموح الذى يجب أن يتجاوز الواقع بتحدياته ، وأن يتعامل فى نفس الوقت مع المستقبل القريب والبعيد على حد سواء ، وهو بطبيعته غير منظور وغير معروف ، ويصعب التكهن بأبعاده والتوقع لملابساته .

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لطبيعة أزمة التعليم بصفة عامة ، فإن الوضع لن يختلف كثيرا عند التعرض لأزمة التعليم المصرى ، وإن كانت

أكثر تأثرًا بالبعد التاريخى ، وبما مرت به مصر من ظروف انعكست وأثرت فى التعليم حتى وقتنا الحاضر . فالتعليم له مقوماته وقيمه ورسالته وآلياته لتحقيق أهدافه ، وهو فى ذلك كله لا ينعزل – ولا يمكن أن ينعزل – عن حركة المجتمع ، أو حركة التاريخ ، فالعلاقة بينهما حية ومتبادلة ومستمرة .

إن مصر كانت مهدًا للحضارات ، فالحضارة المصرية القديمة قدمت للبشرية وأضافت للتراث الإنسانى فى جميع نواحى الفنون والآداب والعلوم البحتة كالرياضيات والفلك والكيمياء ، والعلوم التطبيقية كالهندسة والطب والزراعة والإدارة ، وكذلك الجانب الروحى فى عهد إخناتون ، الذى تمثل فى أول صيحة للتوحيد .

ومع دخول المسيحية مصر كان للأديرة والكنائس دور فى تعليم ونشر هذه الديانة . ومنذ انتشار نور الإسلام فى مصر (سنة ٢٠ هجرية –٦٤٠ ميلادية) ، كان للتعليم الإسلامى دوره المسئول فى نشر وتأصيل مبادئه ورسالته ، فكان الأزهر الشريف – ومازال – يقوم بهذا الدور ، كما كانت الكتاتيب ومدارس المساجد تقوم به ، ولم يقتصر ذلك على أبناء مصر أو الأمة العربية ، وإنما امتد للمسلمين فى العالم أجمع .

ومنذ ظهور النهضة الحديثة فى مصر مع بداية القرن التاسع عشر ، فى عهد محمد على ، أنشئ النظام التعليمى الحديث بجانب الأزهر الشريف ، حيث أنشئت المعاهد العالية ، والمدارس ، لتوفير احتياجات الدولة ، وفى مقدمتها احتياجات الجيش المصرى . فكان إنشاء مدرسة الهندسة العليا عام ١٨١٦م ، ومدرسة الطب عام ١٨٢٧م ، ثم مدرسة الصيدلة ، والزراعة ، والألسن ، والصناعات ، وإنشاء المدارس التجهيزية عام ١٨٢٥م ، ثم الابتدائية

عام ١٨٣٢م ، وكانت كلها تتبع الجيش (ديوان الجهادية) حينئذ .

وإذا كان التعليم الحديث فى مصر قد بدأت انطلاقاته فى عهد محمد على الذى اهتم بإيفاد العديد من البعثات إلى أوربا وفرنسا بالذات – وكان من بين أعضاء هذه البعثات رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك – فإن التعليم قد مر بعد ذلك بانتكاسة كبيرة فى عهدى عباس وسعيد ، حيث ألغى ديوان المدارس ، وألغيت المدارس ، وصحب ذلك اضطهاد لرجال التعليم .

وجاءت الطامة الكبرى ، بتأثر بعض حكام مصر فى ذلك الوقت بمستشاريهم الأجانب ، حين قال « كونج بك » الإنجليزى لسعيد قولته المعروفة : « دع الشعب على جهله ، فالأمة الجاهلة أسلس قيادة فى يد حاكمها » .

وعندما تولى على مبارك نظارة المعارف عام ١٨٦٨ م ، تم إعداد إطار أول تخطيط للتعليم للنهوض به ونشره ، إلى أن جثم الاستعمار البريطانى على أرض مصر ١٨٨٢م ، حيث اتخذ من مديونية مصر سببا لإغلاق المدارس ، ومناهضة التعليم الوطنى ، وحصره فى أضيق نطاق ، لتخريج موظفين محدودى القدرة والثقافة والمعرفة ، بيد أن أبناء الوطن المناضلين – أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وأحمد لطفى السيد – حملوا راية الحرية والعلم ، وتمكنوا بمساندة شعبية من إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨م . وكان من نتاج ثورة ١٩١٩م ودستور ١٩٢٣م ، أن حدثت انطلاقة طموحة فى النظام التعليمى فى مصر ، فظهرت المدارس الإلزامية عام ١٩٢٣م ، وتحولت الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥م ، وفتحت مدارس للبنات أسوة بمدارس البنين ، إلى أن جاء المرحوم الدكتور طه حسين الذى نادى بأن التعليم حق

لأبناء الشعب كافة ، كحقهم فى الماء والهواء .

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م أعلنت مجانية التعليم الجامعى والعالى استكمالاً لمجانية التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وتحقيق تكافؤ الفرص لأبناء مصر فى القبول بالتعليم الجامعى وفقا لمجموعهم فى امتحان الثانوية العامة الذى أعقبه التوسع فى التعليم الجامعى وانتشاره فى أرجاء البلاد كافة .

ولقد مرت قضية التعليم فى مصر بعدة مراحل منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث تم التوسع فى إنشاء المدارس ، ونشر التعليم بين فئات المجتمع المصرى الذى حرم ردحا طويلاً منه . وكنتيجة حتمية لما تحملته مصر ، سواء للإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣م ، والتى كانت من أشرف المعارك التى خاضها الشعب المصرى ، وقواته المسلحة الباسلة ، حتى تحقق النصر ، أو لما دفعته من فواتير حروب أربع ، خسرت فيها ما يزيد على مائتى مليار دولار خسائر مباشرة ، وألف مليار دولار خسائر غير مباشرة ، وكذلك ، لما شهدته هذه الحقبة من تاريخ مصر نتيجة الحروب الأربع ، ومن نتائج ما يحدث عادة بعد الحروب من غلبة القيم المادية والفردية والأنانية والانفتاح الاستهلاكى – كانت له آثار وخيمة على الاقتصاد القومى ، والتى أدت إلى تدنى الخدمات بشكل واضح .

حدث هذا فى الوقت الذى لم تكن آثار الإصلاح الاقتصادى قد ظهرت بعد ، ولم تكن الآثار الإيجابية لنصر أكتوبر قد تبلورت ولم تكن آثار السلام قد استقرت ، الأمر الذى انعكس على موارد واستثمارات التعليم . حيث كان أكثر من نصف المدارس لا يصلح بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى

للكرامة الإنسانية ، فآلاف المدارس ليس بها دورات مياه ، وآلاف المدارس آيلة للسقوط ، وآلاف المدارس دون نوافذ أو أبواب ، وآلاف المدارس تحتاج إلى المعامل والمكتبات والأسوار وأماكن لممارسة الأنشطة المختلفة . وكان العائق الأكبر فى عدم حل هذه المشكلة وتركها كل هذه السنوات ، هو عدم وجود استثمارات . وكان لا يخفى على أحد أن المدارس كانت تعتبر فى كثير من الأحيان أماكن إيواء سيئة ، لا تشجع على بقاء الأطفال ، ولا تشجع الأسر على إرسال أولادهم إلى هذه المدارس . **لقد كانت الأبنية التعليمية إحدى أضعف حلقات العملية التعليمية ، خاصة وأن معظمها كان مبنيا على مساحات صغيرة جدا من الأرض ، وأن أغلبها كان مؤجرا ، ولم يكن قد صمم منذ البداية كمبنى أو منشأة تعليمية بما تستلزمه من مواصفات فى هذا الشأن .**

ومع انعكاسات الموقف السكانى وتداعيات أزمة الانفجار السكانى ، والتزايد الهائل فى أعداد التلاميذ فى سن التعليم الأساسى ، وقصور المبانى التعليمية ، وانتقاص عمرها الافتراضى نتيجة الكثافة العالية ، وتحميل الفصول المدرسية فوق طاقة استيعابها بمعدلات كبيرة وصلت فى بعض الأحيان إلى حوالى مائة تلميذ ، وتحميل المبنى المدرسى الواحد أكثر من مؤسسة تعليمية ، وتعدد الفترات التى وصلت إلى أربع فترات دراسية فى اليوم الواحد –بحيث لم يكن الزمن الذى يقضيه التلميذ فى مدرسته يتجاوز ساعتين أو ثلاث ساعات يوميا فى أحسن الفروض – تدهورت تماما العملية التعليمية وتفاقمت الأوضاع بشكل خطير أحدث تأثيرًا سلبيا على كل مكونات التعليم وعناصره الأخرى من معلم ، ومناهج دراسية وغيرهما ، كما أحدث انفصاما بين نظم

التعليم واحتياجات المجتمع والواقع الاقتصادى الجديد ، بحيث لا يجد الخريج فرص عمل مناسبة رغم حصوله على الشهادة ؛ لأنها لاتؤهله للإسهام فى حركة المجتمع ، هذا ، **بالإضافة إلى غياب البعد المستقبلى ، حيث ظلت المؤسسات التعليمية معنية بالماضى ، أو على أحسن التقديرات بالحاضر القريب** . فالبعد المستقبلى – رغم أهميته – غائب تماما عن مناهجنا التعليمية ، وفى معظم المؤسسات التعليمية ، وإلى وقت قريب ، لم تكن لدينا قدرة على التحليل العلمى للخيارات المطروحة فى هذا الزمان . فنحن نخرج أفرادا للمجتمع بأفكارنا نحن ، وبتجربتنا نحن ، بظروفنا المحلية الحاضرة ، التى لن يعيشوها ، ولن يقابلوها ، فى حين أنه يتحتم علينا إعدادهم لزمانهم هم ، وليس لزماننا نحن .

وكنتيجة منطقية لضعف ثقة الأسرة أو افتقادها فى المدرسة ، وفيما تقدمه من تعليم لأبنائها ، اتجهت الأسرة إلى السوق السوداء للتعليم المتمثل فى الدروس الخصوصية ، والتى لم تكن تمثل ظاهرة عامة فحسب ، ولكنها أصبحت ظاهرة مرضية . والغريب أننى اطلعت على منشور صادر من نظارة المعارف العمومية بتنظيم إعطاء المعلمين الدروس الخصوصية للتلاميذ فى عام ١٨٩٧م ، وذلك بشرط أخذ موافقة جهات عملهم وفى ظروف ينظمها هذا المنشور ، وإن كانت فى إطار محدود للغاية . وقد تزايدت هذه الظاهرة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م نتيجة الهجرة المتزايدة إلى دول الخليج ، وبدء مرحلة الانفتاح ، اللتين كان لهما أبعادهما ونتائجهما الاجتماعية الخطيرة على الأسرة ، والتى تمثلت بصفة خاصة فى غياب إشراف الأسرة فى كثير من الأحيان على أبنائها فى مرحلة التلمذة ، وكان الالتجاء إلى

الدروس الخصوصية أحيانا نوعا من الأب البديل ، أو انعكاسا فى بعض الأحيان لعقدة ذنب ترى فى هذه الدروس الخصوصية تعويضا ماديا من المغتربين أو من الذين جرفتهم موجة الانفتاح لأبنائهم نتيجة شعورهم بالذنب ، والتى كان من أسبابها أيضا عدم استطاعة الدولة خلال سنين طويلة بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى نعرفها جميعا ، أن تُوفى المعلمين أجورهم العادلة ، فاضطروا بدورهم إلى البحث عن مصدر للدخل خارج المدرسة . وقد تزامن هذا – كما سبق الإشارة – مع ظاهرة تدنى مستوى التعليم فى المدارس الرسمية ، مما اضطر الكثير من أولياء الأمور إلى أن يبحثوا عن بديل خارج المدرسة . **ذلك فضلا عن تفشى ظاهرة الكتب الخارجية التى كان من أهم أسبابها ، عدم تطوير الكتب الدراسية وابتعادها عن مسايرة الأساليب الحديثة فى الطباعة ، وجمود المحتوى ، وترويج بعض الفئات المستفيدة منها من محترفى الدروس الخصوصية لها .**

ومع بداية التسعينات ، ونجاح شعب مصر ، بقيادة الرئيس محمد حسنى مبارك ، فى تحقيق إنجازات كبرى فى جميع مجالات العمل الوطنى ، بدأت المسيرة الوطنية لإعداد مصر للدخول إلى القرن الحادى والعشرين . **ومن هنا ، كانت مناداة الرئيس مبارك بأن التعليم أمن قومى لمصر ، وأن التعليم استثمار ، وليس خدمات ، ودعوته إلى المشروع القومى لتطوير التعليم ، واعتبار التعليم ركيزة التقدم** ، وهو العنصر الذى يحكم قدرتنا على مواجهة تحديات العصر بقوة واقتدار ، وهو المدخل لخريطة العالم الجديدة ، ولذلك فإن النهوض بالتعليم يعتبر قضية قومية كبرى ، تستحق أولوية مطلقة .